

## كلمة الجمعية الاقتصادية الكويتية

المؤتمر العلمي السابع للاقتصاديين الكويتيين

الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الكويتي: سبل المعالجة والدور المنشود من الدولة والمجتمع

سعادة وزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية ووزيرة الدولة لشؤون مجلس الأمة الزميلة **د. رولا دشني** ممثل راعي المؤتمر.

الضيوف الكرام،

في البداية نشكر سمو رئيس مجلس الوزراء رعايته الكريمة لهذا المؤتمر ونعتذر عن كلمة ممثل الراعي لظروف خارجة عن إرادتنا.

الضيوف الكرام،

نلتقي اليوم وإياكم ضمن فعاليات المؤتمر العلمي السابع للاقتصاديين الكويتيين، ان مبادرة الجمعية لتنظيم مثل هذه الفعالية أتى في ظل الشعور بحجم المتغيرات الاقتصادية الحاصلة لدينا ومن حولنا بما تشكله من تحديات حقيقية على الكويت ودول المنطقة.

ويأتي تنظيم مثل هذا المؤتمر بما ينسجم مع أهداف الجمعية ومسيرتها على مدى أربعة عقود من الزمن. كما إننا في الوقت نفسه نسعى للخروج بنموذج علمي يضع تصورات وحلول أكثر مما يسלט الضوء على التحديات والعقبات، بحيث تشكل المدخل الحقيقي للبدء بعملية الإصلاح الاقتصادي الحقيقي والشامل، والذي يمهد في نهاية المطاف لتحقيق تنمية رشيدة ومستدامة وهو شعار تبنته الجمعية الاقتصادية. تنمية رشيدة تضع في عين الاعتبار مبادئ العدالة وتكافؤ الفرص والشفافية والنزاهة. تنمية مستدامة تحقق الرفاه لجيل الحاضر وتحفظ حقوق الأجيال القادمة في العيش الكريم والرفاه.

من هنا نستكمل سلسلة المؤتمرات "العلمية" للاقتصاديين الكويتيين، على ان يعقد تحت عنوان "الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الكويتي: سبل المعالجة والدور المنشود من الدولة والمجتمع".

السيدات والسادة الضيوف الأعزاء

يكتسب هذا المؤتمر سواء في توقيته أو في مضمونه أهمية خاصة، فهو يأتي في وقت نشهد فيها متغيرات اقتصادية متسارعة على مختلف المستويات، محليا يواجه اقتصادنا - وكما هو معلوم- جملة تحديات تقليدية

ومستجدة، بدءاً بالحاجة إلى ثقافة وفكر اقتصادي جديد يشجع على التخصصة ومنح القطاع الخاص دوراً أكبر في النشاط الاقتصادي خاصة بالنظر إلى فرص العمل المطلوب توفيرها مستقبلاً والتي لا تقل عن 150 ألف وظيفة خلال 10 سنوات والتي لا يمكن تأمينها من خلال وظائف غير منتجة في القطاع العام التي أدت إلى التوسع الكبير في بند الرواتب والأجور في الميزانية العامة والتي تشكل نسبة 25 في المئة من الميزانية.

يضاف إليها سلسلة من المتغيرات السياسية والاقتصادية سواء على مستوى المنطقة والعالم، من الأزمات المالية الاقتصادية والتغيرات المستمرة في سوق الطاقة في ظل اعتماد شبه كلي على إيرادات النفط في وقت تستشرف فيه التقارير المتخصصة ارتفاع سعر التعادل لبرميل النفط إلى نحو 150 دولاراً مستقبلاً في ميزانية الدولة.

### الحفل الكريم

إن هذه المتغيرات، يفترض أن تضعنا جميعاً أمام مسؤولياتنا التاريخية تجاه الكويت وأجيالها القادمة، وقد سعت الجمعية الاقتصادية الكويتية لمواكبة هذا الموقف بما أتيح لها من إمكانيات وبما ينسجم مع مبادئها، وما كانت لتبادر وعلى مختلف المستويات لتحذر من ما نواجه من متطلبات مستقبلية لولا إستشعارها بضرورة إطلاق عملية الإصلاح الاقتصادي لتحقيق تنمية رشيدة ومستدامة.

إن معالجة هذه التحديات لا يبدو من المهمات المستحيلة، فقد منّ الله على الكويت بفوائض مالية مكنتها تاريخياً من خلق أنشطة استثمارية موازية لا بل أنها كانت في طليعة الدول التي أسست صندوق سيادياً لإدارة هذه الفوائض وخلق أنشطة استثمارية موازية، كما أن قطاعها الخاص وبما يملك من خبرات واستثمارات خارجية وحتى داخلية تشكل شواهد حية على ما يمتلك من عقول نيرة وكوادر متخصصة، إنما العبرة تبقى في القرار الجاد والجامع والحاسم.

### الأخوة والاخوات

انطلاقاً من هذا الواقع، فإننا في الجمعية الاقتصادية الكويتية نشدد على أهمية ألا ينضم هذا المؤتمر إلى سلسلة مؤتمرات ودراسات سابقة بحيث تضاف توصياته إلى الكثير من التوصيات التي ركنت في الأدراج، وبقدر ما نسعى إلى خارطة طريق زمنية للإصلاح تخلق روحية جديدة في التعاطي مع القضايا الاقتصادية، فإن لا بد من التشديد بالمقابل على أن أي عملية إعادة هيكلة للاقتصاد الوطني لا بد أن تستند على فكرة إعادة بناء الإنسان من خلال التواصل مع مختلف شرائح المجتمع والسعي إلى خلق ثقافة اقتصادية مجتمعية تعزز مفهوم المواطنة القائمة على قاعدة أن للفرد دور في الإنتاج على عكس المفهوم "الاستهلاكي" الشائع حالياً، بحيث يعي من خلالها كل فرد حجم هذه التحديات المستقبلية بما يعزز مسؤولياتنا جميعاً تجاه الأجيال القادمة.

ان التجارب العالمية في عدة دول، دلت وبشكل قاطع على ان تحقيق هذه الأهداف والبدء بمسيرة الإصلاح المنشود، يبدأ من خلال وجود نظام تعليمي يرسخ هذه الأهداف ويعالج الاختلالات القائمة بما يعيد صياغة دور الفرد في المجتمع ومسؤولياته تجاه نفسه وتجاه مجتمعه.

نأمل ان يساهم هذا المؤتمر بالتذكير وإعادة تسليط الضوء على الإختلالات الهيكلية للإقتصاد الكويتي وسبل المعالجة ولكن الأهم من ذلك هو الدور المنشود من الدولة والمجتمع. نعم فجميعنا شركاء الدولة والشعب.. الشركات والأفراد.. القطاع العام والخاص.. المجتمع بجميع مكوناته.. حتى لا تكون الحلول حبر على ورق نتحدث عنها اليوم في مؤتمرا السابع ولعلنا نكررها في مؤتمرا العاشر لا بد أن يكون هناك حوار بناء بغية التوصل إلى أرضية مشتركة تحفظ حقوق وهواجس جميع الأطراف وتساهم في خلق ثقافة الإنتاج بعيدا عن مفهوم الدولة الربعية لتحقيق الإصلاح الإقتصادي والتنمية المستدامة.

وفي الختام لا يسعنا في الجمعية الاقتصادية الكويتية، إلا ان نتقدم بالشكر من رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ جابر المبارك الصباح، على رعايته الكريمة لفعاليات هذا المؤتمر، كما نتقدم بالشكر من جميع الأخوة والأخوات الذين ساهموا في إنجاح هذا الحدث، راجين من الله تعالى التوفيق.